



اتفاقية
التعاون الدبلوماسي والقنصلي
بين سلطنة عمان ودولة قطر

إن حكومة سلطنة عمان و حكومة دولة قطر ، إنطلاقاً من العلاقات الأخوية التي تربط بينهما ، و عملاً بالتوجيهات السامية لقائدي البلدين ، و تمسحاً مع أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، و توطيداً للأسس التعاون بين البلدين الشقيقين ، و رغبةً منهما في تطوير و تعزيز التعاون الفعال بين بلديهما على أساس مبدأ المصلحة المتبادلة و المشتركة ، و تدعيماً لمبادئ التفاهم التي تسود العلاقات العمانية القطرية ، و في إطار أحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام ١٩٦١م ، و اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية عام ١٩٦٢م ، و مع مراعاة القوانين و الأنظمة المعمول بها لدى كل من الدولتين ، فقد إتفقتا على ما يلي : -

المادة : (١)

تتعزم الدولتان بتوقيعهما على هذه الاتفاقية أن تكون إسهماً فعالاً وخطوة عملية من جانبهما لتطوير التعاون و التنسيق بينهما إلى أفاق جديدة بما يتفق و ينسجم مع الأهداف المشتركة التي تجتمع بين الدولتين .

المادة : (٢)

تعمل الدولتان على توثيق التعاون الدبلوماسي والقنصلي بينهما و ذلك بأن تقوم البعثات الدبلوماسية و القنصلية لأي منهما برعاية مصالح الدولة الأخرى و رعاياها في حالة عدم وجود تمثيل دبلوماسي أو قنصلي لها في الدولة المعتمد لديها البعثة على أن يتم ذلك بموجب تفويض كتابي من وزارة خارجية الدولة طالبة التمثيل السلي ووزارة خارجية الدولة التي ستمثلها عملاً بهذه الاتفاقية .

المادة : (٢)

تقدم البعثات الدبلوماسية والقنصلية الوظائف القنصلية لرعايا الدولتين على قدم المساواة .



المادة : (٤)

تعمل الجهات المعنية في الدولتين على اتخاذ الاجراءات اللازمة لاعتماد توقيع من يفوض بالتوقيع على الوثائق و المستندات الرسمية الصادرة من الدولة المعتمدة لديها البعثة .

المادة : (٥)

يجوز لأي من الدولتين تعيين موظف دبلوماسي أو قنصلي مــــن مواضئها في بعثة الدولة الأخرى و ذلك في حالة عدم وجود بعثة دبلوماسية أو قنصلية لتلك الدولة في الدولة المعتمدة لديها البعثة .

المادة : (٦)

يعتبر الملحق التنفيذي لهذه الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ منها و له ذات الحجية القانونية .

المادة (٧)

يعمل بهذه الإتفاقية إعتباراً من تاريخ التوقيع عليها .

حررت هذه الإتفاقية من نسختين أصليتين باللغة العربية ، وتم التوقيع عليها في مسقط بتاريخ ١٤١٩ هـ الموافق ١٨ مايو ١٩٩٨ م .

عن حكومة دولة قطر
وزير الخارجية

عن حكومة سلطنة عمان
الوزير المسئول عن الشؤون الخارجية



الملحق التنفيذي للاتفاقية
التعاون الدبلوماسي والقنصلي
بين سلطنة عمان ودولة قطر

عملا بالاتفاقية الموقعة بين سلطنة عمان و دولة قطر بشأن
التعاون الدبلوماسي و القنصلي بين البلدين ، و تنفيذاً للمادة
السادسة من هذه الاتفاقية ، و سعياً من الدولتين في وضع أسس لقيام
بعثاتهما الدبلوماسية و القنصلية المعنية بتمثيلهما لدى الدول
الأخرى ولتسهيل عملهما ، و مع مراعاة أن تطبيق تلك البعثات القوانين
و الأنظمة و اللوائح و التعليمات المتبعة في كل دولة وفق ما هو موضح
في الاتفاقية و هذا الملحق ، يكون الملحق التنفيذي على النحو
التالي : —

أولاً : التعاون في المجال الدبلوماسي :

١ — تقوم بعثة الدولة التي لديها تمثيل دبلوماسي او قنصلي
مقيم بتمثيل الدولة الأخرى في حضور الاجتماعات
و المؤتمرات الدولية التي تعقد في الدولة الممثل لديها
بناء على التعليمات التي ترد من وزارة خارجية الدولة
المعنية .

٢ — تقوم بعثة الدولة التي لديها تمثيل دبلوماسي او قنصلي
مقيم بتزويد وزارة خارجية الدولة الأخرى بمحاضر
اجتماعات سفراء دول مجلس التعاون ، والسفراء العرب ،
و التقارير السياسية والاقتصادية والاعلامية عن الأحداث
المهمة كلما امكن ذلك وفق تقدير رئيس البعثة .

ثانياً : التعاون في المجال القنصلي :

التأشيرات :

١ — تقوم البعثات الدبلوماسية و القنصلية المعنية بالتمثيل
بمنح التأشيرات بمختلف انواعها وفقاً للقوانين و الأنظمة
المتبعة في كل دولة ، و على الدولتين تزويد البعثات
بما يستجد من قوانين و أنظمة و تعليمات .

٢ — على كل دولة تزويد البعثات المعنية بالتمثيل بالسجلات
و الدفاتر و الوثائق اللازمة لمنح التأشيرات و تقديم
الوظائف القنصلية .

٣ — الرسوم الناتجة عن الوظائف القنصلية و التأشيرات
تعود الى كل دولة ما لم تتفق الدولتين على خلاف ذلك .

٤ — يتم إعداد بيان شهري بتفاصيل المتحصلات من التأشيرات
و التصديقات و الرسوم الأخرى لكل دولة .



٥ — يتم تخصيص حساب بنكي في البعثة لإيداع تلك المتحصلات و ارسال كشف الحساب الشهري مع البيان المذكور الى وزارة خارجية كل دولة ، وتقوم البعثة بتحويل المتحصلات شهريا بموجب شيكات أو حوالات مصدقة مالم يكن هناك مقتضيات للصراف تخدم الدولة المعنية بالتمثيل يتم تحويلها من هذه المبالغ وفي هذه الحالة يجب قيد هذه الديرادات لصالح الدولة واعتبار مبالغها سلفة على البعثة .

التصديقات :

١ — تقوم البعثات المعنية بالتمثيل بالتصديق على كافة الشهادات الرسمية و الفواتير التجارية و شهادات المنشأ بعد التأكد من قانونيتها واستيفاء الرسوم الواجبة . . . و ذلك حسب القوانين واللائحة المعمول بها في كل دولة .

٢ — تكون الاختتام و الطوابع بحوزة الدبلوماسي المعين بقرار من رئيس البعثة للاستلام هذه العهدة وترسل نماذج توافيق رئيس البعثة و الشخص المخول بالتوقيع على الوثائق الرسمية الى وزارة خارجية كل دولة .

٣ — تطبق البعثات المعنية بالتمثيل القوانين و اللائحة المتبعة في كل دولة بشأن الاجراءات المالية القنصلية .

٤ — ضرورة خضوع مختلف المصروفات و الديرادات الى المصادقة و الاعتماد من قبل رئيس البعثة .

الجوازات :

تقوم البعثات المعنية بالتمثيل بتلقي طلبات تجديد جوازات السفر و الاضافة عليها ، و فصل الابناء منها و الاستبدال و إصدار جوازات المرور و إستيفاء الرسوم على هذه الاعمال وذلك حسب الاجراءات المتبعة في كل دولة .

اجراءات منح تصاريح السفن والطائرات :

تقوم البعثات المعنية بالتمثيل بالتنسيق مع الجهات المعنية في كل دولة بشأن اجراءات منح التصاريح اللازمة للسفن والطائرات المدنية و العسكرية ، وفقا للاجراءات المتبعة في كل دولة .

رعاية المصالح :

١ — تقوم البعثات المعنية بالتمثيل ، برعاية مصالح مواطني الدولتين وتسهيل امورهم مع الجهات الرسمية في الدولة المضيفة وفق اللائحة و التعليمات المعمول بها في هذا الشأن الصادرة من الدولة المعنية بالتمثيل .

١٤١٥



٢ — تقوم البعثات بمتابعة الاجراءات القضائية لمواطني الدولتين في الدولة المضيضة ، و ذلك حسب الاتفاقيات و القوانين و الاعراف الدولية ذات الصلة .

٣ — تحيل البعثات جميع القضايا الخاصة بمواطني الدولتين إلى الجهات الرسمية في دولهم و أخذ التوصيات بشأنها .

ثالثا : التعاون في مجال المراسم :

١ — تقوم البعثات الدبلوماسية و القنصلية المعنية بالتمثيل باستقبال قادة الدولتين و افراد العائلة الحاكمة و الوفود الرسمية ممن تصدر بشأنهم تعليمات رسمية من وزارة خارجية الدولة المعنية بالتمثيل .

٢ — تقوم البعثات بالتعاون و التنسيق مع ادارة المراسم في الدولة المضيضة بعمل الاجراءات اللازمة لاستقبال و اسكان و اقامة الحفلات للمشار اليهم في البند (١) من (ثالثا) .

٣ — على الدولة المعنية تحويل مبالغ لبعثة الدولة الأخرى التي تمثلها كسلفة مؤقتة ، و ذلك بوقت كاف قبل وصول المشار اليهم في البند (١) من (ثالثا) ، و على البعثة ارسال المستندات الاصلية المؤكدة للصرف و تسوية هذه السلفة .

٤ — تقوم دائرتي المراسم في وزارة خارجية الدولتين بتزويد البعثات بالصور الفوتوغرافية لقادة الدولتين ومايلزم من مواد لاستعمالها في المناسبات الرسمية و الاجتماعات ، و مايرز الوجه الحضاري للدولتين .

٥ — تقوم البعثات بمنح التأشيرات الدبلوماسية وفق النظم المعمول بها في هذا الشأن في الدولتين .

رابعا : أسس و ضوابط التعاون :

أ — في حالة تعيين موظف دبلوماسي أو قنصلي مقيم .

١ — يجب ان يقيم الموظف الدبلوماسي او القنصلي للدولة طالبة التمثيل في المدينة التي بها مقر البعثة .

٢ — عدم جواز مغادرة الموظف الدبلوماسي او القنصلي اقليم الدولة المقيم فيها لأي سبب كان الا باذن من وزارة خارجية دولته ، و ذلك بالتنسيق مع رئيس البعثة على أن ينظر رئيس البعثة باحلال احد الموظفين الدبلوماسيين محل الموظف المجاز و ابلاغ اسمه لوزارة خارجيته .

١٣١



٣ — على الموظف المعين في البعثة الامتناع عن القيام بأي عمل من شأنه اللساءة التي سمعة البعثة ، و عليه المحافظة على اسرارها و المعلومات المتعلقة بالاعمال الموكلة اليه ، كما يمنع على الموظف الاحتفاظ لنفسه بأصل أو صورة أية مستندات رسمية أو نقل أية معلومات عنها لأي جهة كانت .

٤ — على موظف البعثة الالتزام بتعليمات وتوجيهات رئيس البعثة ، والمحافظة على الموجودات المالية والمعدات و الأجهزة والذلات المسلمة اليه و يحظر عليه استعمالها لغير الدوجه الرسمية المخصصة لها .

٥ — تتكفل الدولة طالبة التمثيل بجميع الرواتب والبدلات و العداوات وكافة الامتيازات المستحقة للموظف الدبلوماسي او القنصلي المعين من قبلها في بعثة الدولة الاخرى ، و وفقا للمادة (٥) من اتفاقية التعاون الموقعة بين الدولتين ، و ذلك وفقا للقوانين و اللقظمة المعمول بها في دولته .

٦ — تتحمل الدولة طالبة التمثيل كافة المصاريف المالية و الادارية التي تترتب على قيام الموظف الدبلوماسي أو القنصلي بانجاز الاعمال الموكلة اليه (رواتب الموظف المحلي، خدمات البريد و شحن الحقيبة الدبلوماسية .. الخ) .

٧ — تلتزم الدولة طالبة التمثيل بتوفير الأجهزة و المعدات و الذلات اللازمة لتمكين الموظف الدبلوماسي او القنصلي المعين من قبلها من اداء المهام الموكلة اليه .

ب — في حالة عدم تعيين موظف دبلوماسي أو قنصلي مقيم .

يكون التعامل بين الدولتين على اساس مبدأ المعاملة بالمثل ، و ذلك بان تتحمل البعثة القائمة بالتمثيل نيابة عن الدولة الاخرى ما يترتب على ذلك التمثيل من مصاريف مالية في حدود تسيير اعمال الموظف الدبلوماسي او القنصلي المفوض برعاية المصالح وفق ما هو مبين في اتفاقية التعاون وهذا الملحق .

خامسا : احكام عامة :

١ — الاجراءات الواجب اتباعها عند التعيين :

أ — أن تقوم الدولة الراغبة في التمثيل بمخاطبة الدولة الثانية ، القيام بتمثيلها و رعاية مصالحها في دولة ثالثة (تحدد بالاسم) و بيان تعيين الدبلوماسي من الدولة الراغبة أو الدولة الثانية .

ب — أن تقوم الدولة الراغبة في التمثيل بمخاطبة الدولة الثالثة للحصول على موافقتها .



ج — إصتصار كتابي تفويض من وزارة خارجية الدولة الراغبة في التمثيل للدبلوماسية أو القنصلي المعين إلى الدولة الثانية والدولة المعتمد فيها التمثيل (الدولة الثالثة) .

٢ — على كل دولة تعيين لجنة للتنسيق بوزارة خارجيتها لمتابعة تنفيذ اتفاقية التعاون و الملحق التنفيذي . و تكون الدائرة العربية في وزارة خارجية سلطنة عمان و إدارة مجلس التعاون في وزارة خارجية دولة قطر ، الجهتين المعنيتين بالتنسيق و المتابعة ، و يمثل كل جانب شخصين على الأقل .

٣ — تتم مخاطبة البعثات الى وزارة الخارجية في كلتا الدولتين على النحو التالي : —

أ — فيما يتعلق بالشؤون المراسمية والقنصلية تتسلم إحالتها الى الإدارات المختصة (إدارة المراسم و الإدارة القنصلية) .

ب — فيما يتعلق بالشؤون السياسية أو غيرها من الأمور تتم إحالتها الى الدائرة العربية في وزارة خارجية سلطنة عمان وإدارة مجلس التعاون في وزارة خارجية دولة قطر .

٤ — مرفق مع هذا الملحق ورقتين توضيحيتين للاجراءات و الأنظمة المعمول بها في البلدين للاسترشاد بهما عند تنفيذ هذا الملحق ، مع مراعاة ما يستجد عليهما من تعديلات أو إضافات وفقا للتعليمات اللاحقة التي ستورد للبعثات من وزارتي خارجية البلدين .



مذكرة تفسيرية مشتركة لمواد إتفاقية
التعاون الدبلوماسي والقنصلي بين
سلطنة عمان ودولة قطر .

إنطلاقاً من العلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين وإثباتاً
لحسن النوايا بينهما وإنطلاقاً من الفهم المشترك لمواد الإتفاقية فقد
إتفق الطرفان على :-

أولاً : أن تفسير المادتين (٢) و (٣) من الإتفاقية يقتضي أن
يعمل بإحكامهما إذا لم يكن للدولة الطالبة تمثيل في الدولة المضيفة
لبعثة أحد الطرفين المتعاقدين أو في حالة وجود تمثيل غير مقيم في
الدولة المضيفة .

ثانياً : أن الفهم المشترك للمادة (٧) من الإتفاقية أن يقوم
الطرفان بالتصديق على الإتفاقية وفق الإجراءات القانونية والدستورية
المعمول بها في كل من البلدين .

وقعت هذه المذكرة في مسقط بتاريخ ٢١ محرم ١٤١٩هـ الموافق

١٨ مايو ١٩٩٨م .

عن الجانب القضائي
مدير إدارة شؤون مجلس التعاون
وزارة خارجية دولة قطر

عن الجانب العماني
رئيس الدائرة العربية
وزارة خارجية سلطنة عمان